الهند تطور أرخص جهاز كمبيوتر محمول في العالم سعره (35) دولارا

وزير تنمية الموارد البشرية الهندي كابيل سيبال يعرض الجهاز الجديد في نيودلهي يوم الخميس

نيودلهي/14 اكتوبر/رويترز:
تمكنت الهند من تطوير أرخص كمبيوتر محمول في العالم وهو جهاز يعمل بتقنية اللمس ثمنه 35 دولارا فقط.
وأزاح وزير تنمية الموارد البشرية الهندي كابيل سيبال الستار عن الجهاز المخصص للطلاب وقال أن وزارته بدأت مفاوضات مع مصنعين عالميين للبدء في انتاج الجهاز بأعداد كبيرة.
وأبلغ الوزير مؤتمرا صحفيا «وصلنا الى مرحلة متطورة.. فاليوم اللوحة الام والرقيقة الالكترونية ووحدة المعالجة والوصلات .. كل ذلك يكلف حوالي 35 دولارا بما في ذلك الذاكرة والعرض وكل شيء».
وقال ان الجهاز الذي يعمل بطريقة اللمس على الشاشة مزود بمواقع لتصفح الانترنت وجهاز لقراءة ملفات (بي. دي.اف) وبرامج لمؤتمرات الفيديو وان مكوناته مصنوعة بمرونة كافية لاستيعاب اي مكونات جديدة وفقا لاحتياجات المستخدم.
وأضاف سيبال أن الجهاز الذي يعتمد على نظام تشغيل لينوكس من المتوقع تقديمه الى مؤسسات التعليم العالي ابتداء من العام القادم لكن الهدف هو خفض سعره الى 20 دولارا ثم الى 10 دولارات في نهاية المطاف.
وطور الجهاز فرق بحثية في معهدي التكنولوجيا الرائدين في الهند وهما المعهد الهندي للتكنولوجيا والمعهد الهندي للعلوم.
وتنفق الهندي حوالي ثلاثة بالمئة من ميزانيتها السنوية على التعليم في المدارس وحسنت معدلات القراءة والكتابة الى أكثر من 64 بالمئة من جملة عدد سكانها البالغ 1.2 مليار نسمة لكن دراسات أظهرت ان العديد من الطلاب يمكنهم بالكاد القراءة او الكتابة وان معظم المدارس الحكومية تفتقر الى تجهيزات كافية.

كمبيوتر (إيسر) الجديد من فئة (نت بوك)

برلين/متابعات:
كشفت شركة «إيسر» للإليكترونيات النقاب عن كمبيوتر دفتري صغير جديد من فئة «نت بوك» يحمل اسم «أسباير وان 533».
وجهزت الشركة الكمبيوتر الجديد بشاشة بحجم 6. 25 سنتيمتر تعمل بصيغة «16:9»، ويعمل الكمبيوتر بمعالج «أتوم إن 455» من شركة إنتل وقرص صلب سعة 250 جيجابايت وبطارية يمكنها العمل عشر ساعات متواصلة دون الحاجة لإعادة شحن.
ويصل سعر الكمبيوتر إلى 329 يورو «415 دولاراً».

الولايات المتحدة تسعى لتحسين وصول ذوي الاحتياجات الخاصة إلى الإنترنت

أمرأة في مقهى للانترنت في شنغهاي بالصين يوم 13 يناير 2010

واشنطن/14 اكتوبر/رويترز:
اقترحت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما محاولة تحسين إمكانية وصول ذوي الاحتياجات الخاصة للمواقع على الانترنت الخاصة بالفنادق ومتاجر التجزئة وأماكن عامة أخرى ودور السينما.
ومعظم المقترحات تهدف أساسا لمساعدة فاقدي حاستي السمع والبصر.
ومع حلول الذكرى العشرين لصدور قانون الأمريكيين ذوي الاحتياجات الخاصة يوم الاثنين طرحت وزارة العدل يوم الجمعة أربعة مقترحات للتعليق العام عليها بهدف التوصل لسبل مجاراة التكنولوجيا المتقدمة بحيث لا يشعر ذوو الاحتياجات الخاصة بأنهم مهملون.
إلا أن المقترحات يمكن أن تؤدي لانتقادات من رجال الأعمال الذين اهتزت بالفعل علاقاتهم بإدارة أوباما بسبب قضايا بينها تشريعات جديدة لقطاع المال.
وطلبت الوزارة الحصول على تعليق بخصوص الموارد اللازمة لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة في الوصول للمواقع القائمة بالفعل على الانترنت وكذلك التكاليف اللازمة.
وقال راندي جونسون نائب رئيس غرفة التجارة الأمريكية «عادة ما نكون مساندين لقانون الأمريكيين ذوي الاحتياجات الخاصة ولكننا بحاجة للتوصل لطريقة معقولة لتوفير مثل هذه الخدمات... انه أمر مثير للقلق ولكن سنعمل معهم (الإدارة الأمريكية) بخصوص هذا الأمر.»
ومن بين المقترحات اقتراح رئيسي يحسن وصول ذوي الاحتياجات الخاصة للمواقع الحكومية المحلية على الانترنت وكذلك المواقع الخاصة بالأعمال الخاصة مثل المطاعم والفنادق وغيرها من المواقع التجارية.
وحددت وزارة العدل فترة ستة شهور للتعليق على المقترحات وقالت إنها تعتزم عقد جلسة استماع علنية بخصوص الأمر.

بسبب برنامج (ستريت فيو)..

«جوجل» متهمة بانتهاك الخصوصية في أمريكا

واشنطن/متابعات:

أثارت خدمة «ستريت فيو» التي أطلقتها شركة «جوجل» عملاق التكنولوجيا الأمريكية العديد من الاحتجاجات، حيث يعتبر البعض أن هذا النوع من البرامج يمكن أن يستبيح خصوصية الفرد ويهدد أمنه.

وقد اتسعت دائرة التحقيق في الانتهاكات المزعومة من جانب خدمة خريطة الشوارع المعروفة بـ«ستريت فيو» والتي توفرها شركة «جوجل» لخدمات الإنترنت، فقد انضمت 37 ولاية جديدة إلى التحقيق الذي بدأه ريتشارد بلومنتال المدعي العام في ولاية كونيكتيكت الأمريكية بخصوص هذه الادعاءات.
وأرسل تحالف من 38 ولاية خطاباً يطالب «جوجل» بتوفير معلومات حول برنامج «ستريت فيو»، الذي اعترفت الشركة بالفعل بأنها قامت من خلاله بجمع بيانات من شبكات البث اللاسلكي فائق الدقة والسرعة «واي فاي» المفتوحة دون الحصول على أذن مسبق، وربما يتضمن ذلك الحصول على كلمات المرور والبريد الإلكتروني وتاريخ عمليات التصفح ومعلومات سرية أخرى، طبقاً لما ورد بجريدة «الأقتصادية السعودية».
وطالب الخطاب بتوفير معلومات حول اختبار جوجل للبرنامج ونوعية البيانات التي تم تصميم البرنامج لجمعها، وإذا كانت «جوجل» باعت، أو استخدمت بيانات غير مصرح بها من تلك التي جمعتها.
وأكد بلومنتال أن رد فعل «جوجل» لا يزال يثير مزيداً من التساؤلات، مضيفاً «أننا نطالب «جوجل» بتحديد أشخاص بعينهم مسئولين عن اختراق الشبكات سنتخذ جميع الخطوات المناسبة، وبينها اللجوء للقضاء إذا اقتضى الأمر، للحصول على إجابات كاملة وشاملة».
ولحسم هذه الاحتجاجات، أكدت شركة «جوجل» عملاق البحث الإلكتروني خلال الأسابيع القليلة الماضية أنها ستسلم بيانات جمعتها من شبكات لاسلكية إلى السلطات الفرنسية والألمانية والأسبانية، وخاصةً أنها تواجه دعاوى قضائية متزايدة بشأن أسلوب جمعها للبيانات.
وكشفت «جوجل» عن أنها جمعت بيانات خاصة وهى تلتقط صوراً لخدمتها، كما أنها بينت في إبريل الماضي أن السيارات التي تستخدمها والمجهزة بكاميرات كانت تجمع أيضاً بيانات لاسلكية، مؤكدة أنها لم تجمع أي معلومات شخصية من شبكات «الواي فاي» ولكن وبعد طلب ألماني بإجراء مراجعة بهذا الشأن أقرت «جوجل» في مايو الماضي أنها جمعت بعض البيانات دون قصد.
وفي هذا الصدد، أكدت برايفسي إنترناشونال«بي . آي» المنظمة البريطانية المعنية بحماية الخصوصية، أنه من «المحتمل جدا» أن تتابع شركة «جوجل» قضائياً بسبب جمع بيانات من شبكات لاسلكية غير مؤمنة.
وقد خضع محرك البحث العملاق للتمحيص بسبب جمع بيانات في سياق مشروعه «ستريت فيو»، وفتحت «جوجل» تحقيقاً مستقلاً لمعرفة ملابسات الشفرة المتسببة في هذه المخالفة والتي تضمنها برنامج «ستريت فيو» عن طريق الخطأ. لكن «بي آي» متأكدة من أن نتائج هذا التحقيق خلصت إلى وجود نوايا إجرامية» وراء المخالفة.
وجاء في بيان «بي آي» أن ما حدث «شبيه بعملية تنصت هاتفي دون إذن أو مواقفة، وأضاف البيان قائلاً «إن ذلك يعد انتهاكا لقوانين التنصت قد يتسبب في مشاكل لجوجل خاصة في البلدان الثلاثين حيث استخدم البرنامج»، طبقاً لما ورد بموقع» البي بي سي».
ومن جانبه، أكد رئيس بي آي سايمون ديفيس: «بات من المؤكد تقريباً أن الألمانيين سيرفعون دعوى قضائية. لأن ثمة نية مسبقة، ليس لديهم أي خيار آخر سوى التقاضي».
أما في بريطانيا فقد صرح مكتب مفوض المعلومات بأنه يراجع التحقيق الداخلي لـ«جوجل» لكنه لا ينوي المتابعة في الوقت الراهن. كما أبدت «بي آي» استعداداً لرفع القضية إلى الشرطة. وقال ديفيس في هذا الصدد: «لا أرى أي بديل سوى التوجه إلى سكوتلاند يارد.»
وفي استراليا طلب من الشرطة أن تحقق في القضية. كما أكد ناطق باسم «جوجل» أن «الشفرة خطأ غير متعمد... ونحن نواصل تعاوننا مع السلطات المعنية للرد على أسئلتها. لا يعدو الأمر أن يكون فشلا في التواصل بين فرق العمل».
لكن ديفيس لا يبدو مقتنعا بهذا التعليل: «إن القول بأن المسألة برمتها من عمل مهندس بمفرده تعليل لا يستقيم. إن الشفرة في غاية التعقيد وتحتاج إلى ميزانية وإشراف. ولقد أكد «جوجل» أن جميع عملياته تخضع للأشراف الدقيق».
وبدأت كندا مؤخراً تحقيقاً في أنشطة «جوجل» وسط مخاوف أزاء انتهاك الخصوصية فيما يتعلق بخدمة «جوجل ستريت فيو» التي تستخدم فيها أساطيل من السيارات المجهزة بكاميرات لالتقاط صور شاملة لخدمة الأطلس الألكتروني.
ورفعت دعاوى قضائية ضد «جوجل» في واشنطن وكاليفورنيا وماساتشوستس وأوريجون أقامها أفراد اتهموا الشركة بانتهاك خصوصيتهم بجمع بيانات من شبكات «واي فاي» مفتوحة.
ومن جانبه، أكد روبرت مكليلاند المدعي العام الاسترالي أمس الأحد، أن الشرطة طلب منها التحقيق مع عملاق البحث على الإنترنت «جوجل» حول انتهاك محتمل لقوانين خصوصية الاتصالات.
ويأتي التحقيق عقب بلاغات من مواطنين بشأن أنشطة موظفي «جوجل» أثناء التقاط صور لصالح خدمة خرائط «جوجل». وهو يأتي وسط موجة من الانتقادات حول استخدام محركات البحث العملاقة لبيانات شخصية.
وصرح مكليلاند للصحفيين في ملبورن في مستهل منتدى حول أمن الإنترنت بأن القضية أحيلت إلى شرطة استراليا الاتحادية يوم الجمعة بعد بلاغات من مواطنين.

ستريت فيو .. تاريخ من المشاكل

ورغم الحرص الدائم على التطوير من قبل جوجل لهذه الخدمة، إلا أن المشاكل تلاحقها منذ بداية إطلاقها، فقد رضخت جوجل للضغوط الأمريكية وأجرت بعض التعديلات على خدمتها «ستريت فيو»، حيث قامت بمحو معالم شوارع مثل مانهاتن، ونيويورك وذلك بشكل مبدئي، على أن يتم توسيع هذا الحظر تدريجا ليشمل باقي المناطق الشهيرة.

وتتمثل التعديلات التي أجرتها جوجل على الخدمة في طمس بعض المعالم من وجوه الأشخاص والأبنية، ولوحات السيارات، كما يحدث تماما على شاشة القنوات الإخبارية، حينما يريد القائمون على المحطة إخفاء هوية شخص معين، لكي لا يتمكن المشاهد من التعرف على الشخص المتحدث نظراً لموقفه الحساس.
وقد طبقت هذه المبادرة بشكل مبدئي في الولايات المتحدة الأمريكية لأن أنظمة الخصوصية أكثر صرامة، حيث تعرض هذه الخدمة صورة تفصيلية للشوارع ولوحات السيارات والعلامات التجارية، على أن يعاد النظر في تطبيقها في مدن أوروبية مثل باريس وروما وميلانو.
وقال بيتر فلايشر المسؤول عن الخصوصية في جوجل: «إننا نعرف أن أوروبا تجري تقييم الفروق بين الأماكن العامة، والخصوصية الفردية .. استمعت جيداً إلى كل الآراء، والعادات والقوانين التي تختلف من بلد إلى آخر، وسوف نفعل كل ما في وسعنا لاحترام هذه الاختلافات.
وأشار المتحدث إلى أن التعديل الذي تجريه جوجل على هذه الخدمة سوف يستغرق قليلاً من الزمن، كي يتسنى للشركة تعديل وضبط الصور المتاحة بالفعل على الإنترنت.
وأكدت «جوجل» أنها منذ أن عرضت خدمة الخرائط للمرة الأولى لم يكن هناك خلاف حتى من قبل المؤسسات العسكرية كالبنتاجون مثلا في أمريكا، كما أن شكاوى الخصوصية المقدمة من المواطنين لا تزال قليلة العدد، ومع ذلك فقد قررت الشركة تغيير سياساتها من خلال الاتفاق على حذف وجوه لوحات السيارات بناء على طلب من البنتاجون.
وقد أثير جدل واسع واستياء أكثر شراسة من المدافعين عن الحياة الخاصة في الولايات المتحدة، حيث أدت هذه الخدمة التي تعرض صورا مقربة لشوارع سان فرنسيسكو ونيويورك ولاس فيجاس وميامي ودنفر إلى وجود منافسة محتدمة بين مختلف المواقع الالكترونية لرصد لقطات مثارة في أوضاع محرجة.
ومن هذه اللقطات على سبيل المثال صورة من الخلف لرجل يتبول ورجل وامرأة ممددان في الشمس على العشب وقد خلعا بعض ملابسهما وامرأة شابة تضع ملابس داخلية مثيرة وشاب يتسلق سياجا وآخر يدخل الى متجر للمجلات الاباحية وشاب يعانق فتاة على الرصيف وغيرها.
وإن كانت هذه اللقطات لا تتضمن اي شيء خارق، إلا أنه من الممكن التعرف إلى المارة، الأمر الذي آثار جدلاً في الولايات المتحدة بالرغم من تشريع هذا البلد نشر صور ملتقطة في الاماكن العامة بما في ذلك صور مارة وهو أمر غير مسموح به في العديد من الدول ومنها فرنسا.
وتطرح بعض هذه اللقطات مشكلات أكثر دقة، مثل صورة لعيادة في ميامي تجري عمليات اجهاض وقد طلبت مديرتها ايلاين دايمند من جوجل «تبديلها» بصورة اخرى ، مشيرة الى ظهور متظاهرين ضد الاجهاض امام مدخل العيادة في الصورة الحالية.
واحتجت ريبيكا جيشكي المتحدثة باسم «مؤسسة الحدود الالكترونية» المدافعة عن الحياة الخاصة على الانترنت، موضحة ان «الامر بمثابة تدخل في الحياة الخاصة للعديد من الاشخاص الذين التقطت صورهم في مشاهد جوجل».
الجدير بالذكر أن خدمة «ستريت فيو» تستخدم كاميرات ثبتت على أسطح سيارات في العديد من المدن الأمريكية لالتقاط صور للشوارع والأبنية.
ويمكن مشاهدة هذه الصور بالذهاب إلى موقع «خرائط جوجل» ثم النقر على «ستريت فيو» ثم كتابة العنوان لمشاهدة صور للموقع المطلوب.

ميزة جديدة في بريد (جي ميل) تنقذك في المواقف الصعبة

واشنطن/متابعات:
يحدث أحياناً بسبب عدم التأكد من عنوان المرسل إليه في رسالة إلكترونية أن يتم إرسالها لشخص ما بالخطأ، فتخيل لو أنك مدير مالي لإحدى الشركات وقمت بإرسال رسالة تحوي تقريراً مفصلاً عن ميزانية الشركة إلى بريد إحدى الشركات المنافسة، بدلاً من رئيس مجلس الإدارة! وهو شي يشعرك بالندم حقا.
بريد «جي ميل» يتضمن خاصية «Undo Send" التي تسمح لك بالتراجع عن رسالة إلكترونية أرسلتها بطريق الخطأ، وهي من الخواص غير المعلومة للجميع نتيجة عدم انتشارها، إذ توفر الخاصية وضع كل رسالة ترسلها في وضع انتظار لمدد متفاوتة أقصاها 20 ثانية تبدأ من وقت ضغط زر الإرسال، وعند تفعيل الخاصية وبعد إرسال رسالة تظهر لك أيقونة تراجع "Undo" لتقوم بسرعة بتدارك الخطأ الذي حدث، طبقاً لما ورد بجريدة" المصري اليوم".
ولتمكين الخاصية قم بالدخول إلى حسابك في بريد "جي ميل" وفى أعلى الصفحة، ابحث عن إعدادات أو "settings" ثم "Labs" ثم "Undo Send" وتقوم بتفعيلها "Enable" ثم تعود إلى "Generals" وستجد خيارات إلغاء الإرسال، التي تمكنك من اختيار المدة التى تريد إلغاء الإرسال خلالها (يمكنك أن تختار بين 5 أو 10 أو 20 ثانية فقط).

(جي ميل) يستقبل ميزة أمنية جديدة

قدمت شركة «جوجل» صاحبة محرك البحث الشهير ميزة أمنية جديدة لخدمة بريدها الإلكتروني «جي ميل» تنبه المستخدمين في حال ظهور أي نشاط غير عادي على حسابهم الخاص.
وذكر موقع «إنفورميشن ويك» المتخصص في مجال التقنية أن الخدمة ضمت منذ يوليو/ تموز 2008، رابطاً أسفل صندوق الرسائل يظهر معلومات بشأن عنوان بروتوكول الجهاز المستخدم في الدخول على الحساب.
وأشار الموقع إلى أن التغيير الجديد سيشمل ظهور تحذير كبير للغاية على شاشات المستخدمين، مما يساعدهم على معرفة محاولات اختراق حساباتهم، مضيفا أن المستخدم يحدد من خلال مشاهدة بيانات نشاط الخدمة ما إذا كان يحتاج إجراء بعض التغييرات على حسابه مثل تغيير كلمة المرور أم لا.
وقد قررت «جوجل» في يناير الماضي نقل بريدها الإلكتروني «جي ميل» إلى بروتوكول نقل النص التشعبي «إتش تي تي بي إس» الأكثر أمناً، بعد الهجوم الأخير على مجموعة من حسابات البريد الإلكترونية الخاصة بمجموعة من نشطاء حقوق الإنسان الصينيين.
وكانت الشركة قد أتاحت سابقاً أمام عملائها فرصة الدخول على ذلك البروتوكول اختيارياً، غير أنها قالت إنه سيكون الخيار الافتراضي لجميع المستخدمين، إذ يساعد البروتوكول في حماية البيانات من المتطفلين الذين قد يستغلون خدمة الاتصال اللاسلكي بالإنترنت «واي-فاي» في الأماكن العامة.
وأوضحت «جوجل» أن البرتوكول قد يتسبب في بطء خدمة البريد حيث إنه يعمل على تشفير بيانات الخدمة، مما يجعلها تنتقل ببطء عبر الإنترنت، مشيرة إلى أنها درست الأمر خلال الشهور القليلة الماضية وقررت إتاحته أمام الجميع، حيث سيبدأ عنوان الخدمة برمز «//: إتش تي تي بي إس».
ومن المتوقع أن يحمي البروتوكول البيانات السرية لشركات قطاع الأعمال، والتي تعد في غاية الأهمية لمستخدمي «جي ميل»، حيث تطبقه المؤسسات المالية والمنظمات الأخرى بالفعل، والذين يتطلب عملهم توافر اتصالات أمنة على صفحات وتطبيقات الإنترنت.
ومن جانب آخر، قررت «جوجل» زيادة مساحات تخزينية إضافية لخدمة «جي ميل» وتوفيرها بأسعار مخفضة، حيث يمكن دفع خمسة دولارات فقط سنوياً للتمتع بمساحة تبلغ 16 تيرابايت، وهو ما يماثل ثمن قيمة شراء المساحات الإضافية سابقاً.
وأوضحت جوجل طبقاً لما ورد بموقع «بى سى ورلد» المتخصص فى مجال التقنية، أنها توفر مساحات تخزينية مجانية لخدمتها، لتصل مساحة «جى ميل» إلى 7 جيجابايت، الأمر الذي يوفر مساحات كافية لمراكمة رسائل المستخدمين.